الباب الثالث

حقائق مُفترى عليها

تقديم الطبعة الأولى الجزء الثالث

الحمد لفاطر السموات والأرض، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه ورسله محمد بن عبدالله، المبعوث رحمة للعالمين وبعد..

يسعدني أن أقدم للقراء الأفاضل، الجزء الأخير من هذا الكتاب، استكمالاً لما بدأته في الجزأين الأول والثاني.

وهذا الجزء يتكون من ستة فصول، تسعى - بالدليل الناصع - إلى رسم الصورة الحقيقية لموقف الإسلام من قضايا عدة، وهي الصورة التي حرص حسين أحمد أمين على طمسها، ليتسنى له تقديم صورة زائفة، سرق جميع مكوناتها من غلاة المستشرقين والمنصِّرين.

فسيجد القارئ العزيز مناقشة مستفيضة لأمانة المؤرخين المسلمين النادرة، وكذلك حقيقة خامس الراشدين عمر بن عبدالعزيز، مع الاهتمام بقراءة أسباب سقوط الدولة الأموية.. وذلك فضلاً عن العناية بعلاقة العلماء بالسلطة السياسية، لاسيما في العهدين الأموي والعباسي.

وقد خصصت الفصل الرابع لتجلية عقيدة القضاء والقدر، كما جاءت في الكتاب والسنة، وكما طبَّقها الصحابة والتابعون.

أما الفصل الخامس فقد بسطت فيه القول في قضية العلوم الحديثة وعلاقتها بالإسلام.

وقد أفردت الفصل الأخير، لدحض أسطورة تأثر الإسلام بالبيئات المختلفة،

ولأكذوبة تقديمه تنازلات لأعراف الناس وتقاليدهم.

وكان في خطتي أن أختم الكتاب بفصل يناقش علاقة المسلمين اليوم، بالغرب ومدنيته المسيطِرة، لولا أني حرصت على ألاّ أُثقل على القارئ بزيادة حجم الكتاب، وخصوصاً أن القضية شائكة يتعذر إيجاز القول فيها، دون الإخلال بمرتكزاتها وتشعباتها.. وهذا ما دعاني إلى العزم – بمشيئة الله – على تأليف كتاب خاص بها، فهي أبعد مدىً من تقولات صاحبنا التحكمية.. ولا يستعصي على القارئ الفاضل أن يتعرف إلى موقفي المبدئي من هذه المسألة الحيوية، وذلك من خلال صفحات الكتاب في أجزائه الثلاثة.

أسأل الله – عزّ وجلّ – أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله – سبحانه – وأن ينفع به.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

منذر الأسعد

الرياض بتاريخ ١٩ صفر

١٤١١هـ

الموافق ٨ / ٩ / ١٩٩٠م

الفصل الأول
تاريخ فاجر

الحمقى صنفان: أحدهما لا يشك في شيء،
والآخر يشك في كل شيء!!

— . . . . —

الكذب كالرمل: ناعم عندما نتمدد عليه،
وثقيل عندما نحمله!!

هنالك فرق يتيم بين «المسلم الحزين» وغلاة المستشرقين الذين انتهب أكاذيبهم لنفسه، وهو فرق لصالح هذا الفريق من المستشرقين.

إذ أن أكثرهم حقداً على الإسلام، لم يبلغ مبلغ صاحبنا من التشويه بالهوى ورسم لوحة سوداوية لا يصدقها عاقل عن أي جماعة من البشر!!

فليس ثمة عصر ذهبي لنا - بزعمه -، كما أن قادة الرأي في الأمة منافقون، يبيعون دينهم بدنيا غيرهم، ويكذبون على نبيهم، وهؤلاء الكذابون - كما يصورهم «الأمين» - قهروا المؤرخين على اصطناع تاريخ زائف للمسلمين كله ورود ورياحين، وذلك لاعتبارات أخلاقية قوامها تقديس السلف... إلخ.

وليس في كتاب «الأمين» شيء جميل في تاريخ المسلمين سوى تاريخ يزيد والحجاج(*)!! أما أبوبكر الصديق فغاوي سلطة، وسعد بن أبي وقاص غير أمين، وأبو هريرة كذاب ورع، وعمر بن عبدالعزيز سياسي فاشل [بسبب ورعه!]، والزهري يضع الأحاديث المزورة على النبي ﷺ...

ونظراً لضيق المجال، ولأن كتابي غير مخصص لقضايا التاريخ الإسلامي، فإننا سنناقش هذه الأراجيف المسروقة، بكثير من الإيجاز..

(*) من مآزق «الأمين» أن المعتزلة الذين يبجلهم، يلتقون في ذم معظم بني أمية وقادتهم - وخصوصاً الحجاج -، يلتقون مع الفقهاء والمؤرخين الذين افترى «الأمين» عليهم!! [أحمد أمين - ضحى الإسلام - ٣ / ٧٩ وما بعدها]، وإن كانوا قد ناقضوا أنفسهم حين زعموا أن السياسة الناجحة لا تتوقف على موافقة الشريعة [أحمد أمين - ضحى الإسلام - ٤ / ٣٧]!!.

الظلم المزدوج

ونعني بذلك أكذوبة حسين أحمد أمين المتمثلة باتهام الفقهاء بالضغط، وباتهام المؤرخين بالرضوخ لضغوط الفقهاء المزعومة.. وعلى الرغم من أن البينة على المدعي، فإن من العبث أن ننتظر من صاحبنا إقامة الدليل على دعواه، فتلك سيرته في كتابه كله.

ومع هذا فسأقدم الدليل على العكس، ولو أنه ليس من واجبي – من الناحية المنهجية – بل هو من واجب صاحب الادعاء.

وقبل ذلك يتعين علينا أن ننبه إلى أنه بتعميمه الكاذب يخلط – جهلاً أو تجاهلاً – بين عمليتين في التأريخ، **أولاهما** هي تقرير الوقائع بعد مرحلة البحث والتمحيص، **والثانية** هي تفسير تلك الوقائع، أو إصدار الحكم بعد التثبت من الأدلة.

ففي أي مرحلة تدخَّل الفقهاء ليفرضوا على المؤرخين صنع صورة زاهية كاذبة لتاريخ السلف؟

ولأن صاحبنا يعمم ويطلق القول على عواهنه، دون تحديد يقتضيه منهج البحث، فإننا مضطرون إلى محاكمة الاحتمال في العمليتين معًا!!.

فأما عملية تفسير التاريخ فهي محدودة للغاية في أعمال مؤرخينا القدامى – قبل ابن خلدون – .. وهذا ما عدَّه مؤرخ شهير معاصر هو الدكتور علي أدهم، عيبًا وقع فيه هؤلاء المورخون، بعدم تجاوزهم الروايات إلى الحكم عليها

وتقصّي الدوافع التي تعمل وراء الظواهر الاجتماعية (علي أدهم – بعض مؤرخي الإسلام ص ٤٣، ٤٤).. وهي إشارة واضحة إلى فارق جوهري بين عمل هؤلاء المؤرخين، وعمل رجال الحديث الذين – كما أثبتنا في الجزء الثاني– لم يتوقف جهدهم عند حدود إسناد الروايات، وإنما تجاوزوها إلى التثبت من المضمون، والموازنة بين المتون... ذلك لأن التأريخ لدى المسلمين نشأ في الأصل متأثراً بعلوم الحديث النبوي ومؤرخي السيرة النبوية.

وهذا كما يؤكد علي أدهم (المرجع السابق ص ١٣) قد رفع من مستوى الكتابة التاريخية لدى المسلمين، ولذلك يظل إسناد الروايات إلى أصحابها ميزة لتاريخنا (ص ٣٣)..

لكن المؤرخين – في الغالب – أوردوا الروايات الصحيحة والضعيفة والمكذوبة دون أن يغربلوها، وهو ما يلقي على المخلصين من أبناء الأمة في عصرنا، تبعة هذه المهمة الجليلة على غرار ما صنع علماء الحديث.

من هنا نخلص إلى نسف الاتهام الوضيع في المرحلة الأولى من عمل مؤرخينا، أي مرحلة تقرير الوقائع، لاسيما أنهم – كما أشار الأستاذ علي أدهم– نادراً ما تجاوزوا هذه المرحلة إلى الموازنة والحكم والتفسير.. إذ أنهم – وكتبهم لا تزال موجودة، وكثير منها مطبوع عدة طبعات – لم يستبعدوا الروايات الضعيفة ولا المكذوبة ولا المشكوك في صحتها، ولا الصحيحة، فأين يكون رضوخهم للفقهاء – هذا لو سلمنا بأكذوبة وجود ضغط من الفقهاء –؟!.. ونحن نستشهد أباه (أحمد أمين)، الذي سبقه إلى ترديد كثير من أكاذيب المستشرقين، ومع ذلك فقد بقيت لدى الأب مسكة من الحياء، فقد اعترف بأننا نعلم من تاريخنا الإسلامي من كان يشرب من الحكام الخمر، ومن

كان يحب الجواري، فالخليفة في نظر المؤرخين المسلمين – ما زال الكلام لأحمد أمين – بشر، يخطئ ويصيب، وللمؤرخين أن يشرِّحوه بالنقد كأي إنسان آخر من غير الأنبياء (أحمد أمين – ضحى الإسلام – ٣ / ٢٢١– ٢٣١) .

* * *

نماذج تطبيقية

على الرغم من كفاية البرهان العام السالف ذكره، فإني أقدم بعض الشواهد التطبيقية، لكي يزداد القارئ الكريم اطمئناناً إلى صحة ما قلته:

١ ـ من أين عرفنا اختلافات الصحابة في الفقه وفي صناعة أخطر القرارات السياسية (كالفرق بين موقف أبي بكر وعمر بن الخطاب من محاربة المرتدين ومانعي الزكاة، في البداية؟! ومآخذ الثائرين على عثمان؟ وحرب صفين والجمل ومن كان مع علي في كل منهما ومن كان ضده ومن اعتزل الفئتين؟..) .. بل من الذي نقل لنا قصة كتاب حاطب بن أبي بلتعة إلى مشركي مكة، عن استعدادات النبي ﷺ لغزوها؟.. وكذلك تحويل معاوية لطريقة نقل السلطة عن طريقة الخلفاء الراشدين؟!.

٢ ـ يروي الطبري في تاريخه (٤ / ٤٤) أن خالد بن الوليد لما جاءه كتاب أبي بكر بالسير من العراق إلى الشام، سار كارهاً وقال: «هذا عمل الأعيثر ابن أمّ شملة يعني: عمر بن الخطاب – حسدني أن يكون فتح العراق على يدي» (نقلاً عن: حسن إبراهيم حسن – تاريخ الإسلام ١ / ٢٢٦).. ونسأل – بصرف النظر عن مدى صحة هذه الرواية –: أين ضغط الفقهاء؟ وأين رضوخ المؤرخين؟ بل وأين الصورة الوردية الزائفة؟!.

٣ ـ روى ابن هشام (عبد السلام هارون – تهذيب السيرة – ص ٢٥١ وما بعدها) قصة العباس بن عبد المطلب عم رسول الله ﷺ لما حاول أن يستأمن النبي لأبي سفيان زعيم المشركين، عشية توجه النبي وصحبه لفتح

مكة.. وقد اعترض عمر على ذلك، واستأذن النبي في قتل أبي سفيان حيث أمكن الله منه بغير عقد ولا عهد.. لكن العباس قد أجار أبا سفيان، ولما رأى أن الفاروق يكثر في شأنه، قال له – غاضبًا –: مهلاً يا عمر، فو الله أن لو كان من بني عدي بن كعب – يعني عشيرة عمر – ما قلت هذا، ولكنك قد عرفتَ أنه من رجال بني عبد مناف.

فقال: مهلاً يا عباس، فإن إسلامك يوم أسلمت كان أحب إلي من إسلام الخطاب لو أسلم...

٤ ـ لقد أورد مؤرخونا – على سبيل المثال – حسنات هشام بن عبدالملك (*) كحلمه، وعفته، وحسن تدبيره وعنايته بشؤون الحرب، كما ذكروا سيئاته كخشونته، وقسوته على العلويين [زيد ويحيى ابنَيْ علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب] (حسن إبراهيم حسن – ١ / ٣٣١ – ٣٣٤).

٥ ـ بل إنهم لم يهضموا ظالمًا في مستوى الحجاج ما كان له من صنيع حسن، كتسيير الجيوش لفتح السند وما وراء النهر، وعنايته بتنقيط المصحف... إلخ!!.

٦ ـ والمعتصم ثامن خلفاء بني العباس لم يطمس مؤرخونا على نخوته وقهره الروم في عمورية، برغم إدمانه الخمر، وبرغم تعذيبه الإمام أحمد بن حنبل دون ذنب جناه الإمام، سوى جهره بما يؤمن أنه حق!! أي أنها جريمة من

(*) بل إن رواة السيرة خلدوا اسم يامين بن عمير بن كعب بن شبل النضري – من يهود بني النضير –، الذي زوّد مسلمين هما أبو ليلى المازني وعبدالله بن مغفل المازني، ركوبتين لهما، بعد أن عجزا عن الحصول على ما يحملهما عند التجهز لغزوة تبوك!!!

جرائم الرأي – بلغة عصرنا – وهي تقدح في سمعة مقترفها لدى جميع الأمم المتحضرة!! والأعجب من ذلك أن الإمام أحمد نفسه – أي ضحية الجريمة – دعا للمعتصم لما مات وقال: يرحم الله المعتصم فقد كان فاتحًا!! فأين ضغط الفقهاء؟ لو دعا أحمد على المعتصم بأن ينتقم الله منه لكان ذلك من حقه، بل لو سكت لكان متكرمًا، فكيف يدعو بالرحمة لظالمه؟!!.

بل إن تاريخنا العادل الذي يفتري عليه «الأمين» فيتهمه بالخضوع للفقهاء، أنصف حتى المؤجج الحقيقي لفتنة خلق القرآن عن عمد وإصرار، وأعني ابن أبي دؤاد الذي كان من رؤوس المعتزلة، وأوغر صدور خلفاء بني العباس على كل من يخالف أهل الاعتزال. فابن كثير – وهو فقيه ومؤرخ معًا – يذكر حسناته ويورد قصصًا عجيبة عن كرمه الجمّ (ابن كثير – البداية والنهاية ١٠ / ٣٢٠ – ٣٢٢)!!.

٧ ـ الحديث النبوي أجلُّ وأسمى – لدى المسلمين – من التأريخ، ومع ذلك فقد روى صاحب أشهر جامع صحيح – أي: البخاري – عن خوارج ومرجئة (القرآنيون ص ٢٤٨).

وأجاز علماء الحديث رواية المبتدع الصادق، ما لم تكن الرواية تشهد لبدعته، واختلفوا في قبول رواية من يكون داعية إلى بدعته (جامع الأصول ١ / ٧٥، ١٧١ + د. عتر ص ٨٣).

وهذا دليل دامغ على مدى نزاهة علمائنا ومؤرخينا، إذ لم يجعلوا من خلاف الفرق الأخرى سببًا كافيًا لرفض روايات أصحابها، ولو في الحديث النبوي الذي أحاطوه بضمانات متشددة!!.

٨ ـ بل إن الطبري لم يتوسع في عرضه أخبار ثورة ما، مثلما فعل مع ثورة محمد ذي النفس الزكية وأخيه إبراهيم (٨٥ صفحة!)، وهي ثورة علوية ضد دولة بني العباس. وهو لا يخفي تعاطفه مع الثائرين، وقد بلغ من نزاهته أنه أورد ٢٣٠ رواية حول هذا الحدث المهم، بما فيها روايات أبناء العلويين أنفسهم!! (تاريخ الطبري ٩ / ١٨٠ – ٢٦٥، نقلاً عن: د. عماد الدين خليل – في التاريخ الإسلامي – ص ١٣٤ – ١٣٦).

وقد سار الطبري على النهج ذاته تجاه نكبة البرامكة على يد الرشيد، وإزاء الصراع بين الأمين وأخيه المأمون.. ويحاول قدر الإمكان أن يكون محايداً يعرض وجهات النظر المختلفة دون تحزب أو تمييز (د. عماد الدين خليل – المرجع السابق – ص ١٤٥).

٩ ـ بل إن بعض مؤرخينا أنفسهم متَّهمون بمناصرة فرق أخرى، فكيف رضخوا للفقهاء – إذاً – ؟! .. فقد قيل عن ابن إسحاق : كان يتشيع (علي أدهم ص ١٩)، وقيل عن الهيثم بن عدي – أحد أوائل الإخباريين– : كان يرى رأي الخوارج (المرجع السابق – ص ٢٨) .. وما لنا نبعد وقد وصلت إلينا كتب كثيرة لمؤرخين كانوا ينتمون بوضوح إلى فرق غير أهل السنة كاليعقوبي وابن أبي الحديد – مثلاً – ؟!.

١٠ ـ بعض المؤرخين كانوا أيضًا فقهاء وعلماء في الحديث كابن جرير الطبري والطرطوشي.

١١ ـ من المعلوم أن ياقوتًا الحموي (في القرن السابع الهجري!) أساء في دمشق إلى الإمام علي، فكاد العامة يفتكون به، ففر منها (علي أدهم ص ١٥٠).. ومع أن الفقهاء يرون من يذم عليًّا (رضي الله عنه) فاسقًا مردود

الشهادة، فإنهم لم يلاحقوا ياقوتًا ولم يحجبوا مصنفاته العديدة عنا!!!.

١٢ ـ لم يخلط العلماء بين الأمور.. فالواقدي – مثلاً – ثقة في التاريخ لكنه ضعيف عند أهل الحديث، وكذلك الهيثم بن عدي، ومع ذلك فإن تضعيفهما في الحديث لم يؤثر على رواياتهما التاريخية؟!.

١٣ ـ الروايات الواهية التي ساقها «الأمين» في كتابه التي تفتري على الصحابي الجليل «سعد بن أبي وقاص»، هي الأخرى – على تهافتها – نسفٌ لأكذوبته عن ضغوط الفقهاء ورضوخ المؤرخين.. فلو كان الأمر كما يزعم، لما عثر لها على أثر!! إن الأمانة الرفيعة لدى المؤرخين المسلمين من نوع يندر مثيله، وكان في وسعهم حذف مثل هذه الأباطيل، دون أن تخدش أمانتهم، لكنهم ضربوا مثلاً رائعًا إذ رووا كل ما سمعوه وأستدوه إلى رواته حتى لو كان هؤلاء الرواة ضعفاء أو مشكوكًا في نزاهتهم بل حتى لو كانوا كذابين..

١٤ ـ المقري في «نفح الطيب» يدافع بتوسع شديد عن لسان الدين بن الخطيب الذي قُتل متهمًا بالزندقة، مع أن قاضي قضاة قرطبة «ابن النباهي» هو أحد الذين تبنوا التهمة؟ فأين ضغوط الفقهاء وأين رضوخ المؤرخين؟ لاسيما أن المقري يشن على ابن النباهي حملة شعواء بسبب موقفه الذي قد يكون صحيحًا.

هوية المؤرخين المسلمين

يقول العلاّمة علي أدهم (ص ١٠ – ١١) : إن أغلب المؤرخين المسلمين ليسوا مؤرخين رسميين، وكان حظهم من النزاهة كبيراً.

فالطبري – مثلاً – يرفض هدايا الحكام والوزراء، (المرجع السابق ص ٤٧، ٤٨) وزهد الطرطوشي وورعه جعلاه قوّالاً للحق، كارهًا للباطل، شديد التبرم بالظلم، طالبًا للعدالة، نزاعًا إلى الإصلاح، مُؤْثرًا للنصح، صريحًا في مخاطبة الرؤساء والحكام، معتقداً أنه بذلك يؤدي واجبًا ويبلغ رسالة.

وابن حيان الأندلسي ممن بذلوا جهدهم في تحري الصدق وقول الحق ومع انتصاره للخلافة الأموية في الأندلس، ضد الشاغبين عليها من الطامعين وذوي الأهواء الشخصية، فقد كان أوسع أفقًا، وأكثر أمانة وأشد احترامًا من أن يكيل لهم المديح جزافًا ... فقد عدد مناقب الأمير عبدالله بن محمد – آخر الخلفاء الأمويين في الأندلس– كما ذكر عيوبه ونقائصه وأحصى عليه أخطاءه وجرائمه، فحدثنا عن شحه وإسراعه إلى سفك الدماء... وابن حيان في قوة تصويره وصرامته واستمساكه بالموازين الأخلاقية – يقول علي أدهم – يذكرني بالمؤرخ الروماني العظيم « تاسيتوس » (ص ٨٥).

أما عبد الواحد المراكشي فيصرح لنا في مقدمة كتابه « المعجب » بأنه صنّف هذا الكتاب لواحد من أعيان الدولة ، انتشل المؤلف من الفقر والخمول!! أفلا يدل هذا على مبلغ حرص مؤرخينا على الأمانة إلى درجة قد تمس كبرياءهم أحيانًا، في ذكر أمور يمكنهم السكوت عنها – في الأقل – ؟! ومع ذلك فقد كان عبد الواحد

صريحًا يقول ما يرى أنه حق (علي أدهم ص ١٣٦).

وليس يعني كل ما سلف أنه لم يكن بين المؤرخين المسلمين أفراد آثروا الهوى على الحق، والمصلحة على الأمانة .. فالفتح بن خاقان (الأندلسي) لم يكن يتحرى الحق ولم يكن حريصًا على الصدق، بخلاف مُواطِنه ابن بسام الذي كان أكثر منه موضوعية، وأقرب إلى المنهج العلمي، وأكثر دقة ونزاهة (علي أدهم ص ١٠٤ +ص ١١١).

لكن هذا الصنف من المؤرخين مفضوح، ولم يكن موضوع قبول ولا تقدير، والعبرة بالتيار العريض العام الذي نتمنى أن يكون مؤرخو زماننا في مستوى يقرب من نزاهته وأمانته.

ويكفي تاريخنا فخرًا أننا استخدمنا التأريخ باليوم والشهر والسنة منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب، وهو أمر لم تعرفه أوربا – بشهادة المؤرخ الإنجليزي (بكل) – قبل عام ١٥٩٧م!!.

* * *

تاريخ [مغبرة]

بعد أن اتضح الحق في الأكذوبة التي شادها خيال «المسلم الحزين» أو اختلقتها أحقاد الغلاة الذين سرق أكاذيبهم، وبعد أن مر بنا هجومه الظالم على كل مستشرق أنصف الإسلام وتاريخه – ولو جزئيًا –، فلننظر في نماذج من البديل الزائف الذي يريد هؤلاء تقديمه لشبابنا بدلاً من التاريخ الصحيح، وذلك لكي يفقدوا الثقة بكل ماضيهم، ومن ثَمَّ بالدين الذي صنع به الأجداد أمجاداً خالدة الذكر..

فسابقه أبو رية – على سبيل المثال – بعد أن شبع افتراءً على الصحابة والتابعين وتابعيهم، لم يخجل من أن يؤيد رواية كاذبة تزعم أن أبا هريرة كان يصلي وراء علي، ويأكل على مائدة معاوية في يوم واحد، فإذا سئل عن ذلك قال: الصلاة وراء علي أكمل، وطعام معاوية أدسم!! فهو يلغي عقله – بعد أن تخلص من القيم والأخلاق – فيصدق رواية وردت في كتاب أدبي لا تاريخي، هو كتاب «ثمار القلوب» للثعالبي.. ونقول ألغى عقله لأن عليًا كان في الكوفة، ومعاوية في الشام، وأبا هريرة في الحجاز!!! فهل كان أبو هريرة يركب طائرة كونكورد تنقله من الحجاز إلى الكوفة للصلاة، ثم إلى الشام لتناول الطعام، ثم إلى الحجاز ثانيةً!!.

ويزعم أبو رية أن أبا هريرة كان يضع الحديث على النبي لصالح معاوية ضد علي، مع أن أبا هريرة روى أحاديث كثيرة في فضائل الإمام علي (رضي الله عنه) (أبو شهبة– ص ١٩١).

أم نمضي مع المستشرقين المتعصبين، الذين تابعوا نولدكه – حتى بعد أن تراجع عن ضلالته – في ادعائه أن الحروف المقطعة في فواتح بعض سور القرآن، هي رمز

لأسماء أصحاب نسخ المصحف (م: المغيرة – هـ: أبو هريرة....) !! (د. التهامي نقرة – مناهج المستشرقين – ١ / ٢٣)... أم نأخذ تاريخنا عن الدجال الموتور «جولدزيهر» – وهو من المنصفين عند «الأمين»! – الذي يرفض الأخذ بالقراءات السبع المتواترة للقرآن، ويتمسك بقراءة شاذة غير متواترة، لأنها تخدم هواه (المرجع السابق ص ٤٨).

أم نتعلم أمانة التاريخ على يد «شاخت» الذي يرفض قبول مصادر المعتزلة التي تثبت اقتناع كبار زعماء هذه الفرقة بالسنة النبوية خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين، ويأخذ برأي خصمهم ابن قتيبة في هذه القضية؟ (د. الأعظمي – مناهج المستشرقين – ١ / ٨٩، ٩٠).

أم ندرس مناهج التأريخ على يد اليهودي «إسرائيل ولفنسون» الذي يؤيد سابقيه من الحاقدين في نفيهم مؤامرة بني النضير على الرسول ﷺ، لأنها لم ترد في سورة الحشر التي أشارت إلى غزو المسلمين ديار بني النضير (ولفنسون – تاريخ اليهود في بلاد العرب في الجاهلية وصدر الإسلام ص ١٣٥ – ١٣٧).

أم نقتبس سلامة الفهم عن «شبرنجر» الذي يزعم أن اسم النبي ﷺ ورد في أربع سور مدنية، ولم يرد في أي سورة مكية (د. عماد الدين خليل – مناهج المستشرقين ١ / ١٣١)، ثم يستنتج أن اسم «محمد» لم يكن اسم علم للنبي ﷺ في مكة، وإنما اتخذه ﷺ في المدينة بتأثير قراءته للإنجيل (متجاهلاً أمية النبي!!) واتصاله بالنصارى، متعامياً عن أن هذه التهمة الوضيعة وُجِّهت من المشركين إلى الرسول وهو في مكة، قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾**﴾ (١).

(١) سورة النحل: الآية ١٠٣.

وهل نتحرى الحقائق على يد مخبول مثل «كليموفيتش» الذي وصل به السخف إلى إنكار وجود شخصية محمد ﷺ، زاعماً أنها أسطورة اختلقها الناس فيما بعد لأغراض سياسية!!! أم عند جهول يفسر كنية أبي بكر بأنها تعني «أبا العذراءَ» فهو لا يميز بَكر (بفتح الباء) مِنْ: بِكْر (بكسرها)!!.

أم لدى متعالمٍ آخر منهم فسر كلمة «حافّين» في قوله – تعالى –:

﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٧٥﴾﴾ (١)، فسرها بقوله: «أي بدون أحذية»!!.

* * *

غير أن هذا لا يعني أن نقلد «الأمين» في أحكامه التعميمية الجائرة، فليس جميع المستشرقين متعصبين أو جهلة أو يجمعون بين السوءتين.. إذ أن كثيراً منهم قدموا دراسات رصينة عن الإسلام وتاريخه، امتازت بالدقة والأمانة، فهي تنم عن علم غزير وعن ضمير حي.. لكن «الأمين» تهجمهم على هذا الصنف من المستشرقين واتهمهم بالجهل وبعدم الإخلاص...، لأنه يمقت النتائج الصادقة التي استخلصوها، وهو يثني على الحاقدين من أمثال جولدزيهر وتابعيه، لأنه تعلم على يديهم تحريف الكلم عن مواضعه، لتشويه الدين الإسلامي في مفاهيمه وفي تاريخه معًا.. علماً بأن اتهامات صاحبنا للمنصفين – حقيقةً – من المستشرقين بأنهم مالؤوا المسلمين، وأنهم عبروا عن حقدهم على مسيحيتهم بتقدير الإسلام، إلى آخر هذه المعزوفة، اتهامات متهافتة، ويسرنا أن نوضح أنه – كالعادة – ليس صادقًا ولا مبتدعًا

(١) سورة الزمر: الآية ٧٥.

في هذا.. هو ليس صادقًا لأنه منذ زمن بعيد جرَّ فريلاند ورايسكه على نفسيهما سخط الكنيسة لأنهما أنصفا المسلمين، أي أن إنصاف المسلمين هو الذي جلب عليهما حقد الكنيسة، وهذا نقيض ما زعمه صاحبنا (د. زقزوق – الاستشراق والخلفية الحضارية – ص ٣٣ – ٣٦).

و« الأمين » ليس مبتدعًا، لأن الدكتور السباعي كشف النقاب عن أن هذه الاتهامات الوضيعة يوجهها المستشرقون ذوو الأهداف التبشيرية والسياسية إلى المستشرقين المنصفين، فيقذفونهم بأنهم ممالئون للمسلمين ومنحرفون عن المنهج العلمي !! وهو ما فعلوه – على سبيل المثال – مع توماس أرنولد في كتابه « دعوة الإسلام »، لأنه برهن فيه على تسامح المسلمين مع مخالفيهم في الدين في مختلف مراحل تاريخهم، وذلك بعكس تعامل مخالفيهم معهم.. (د. السباعي – الاستشراق والمستشرقون – ص ٢٤).

* * *

ولأن المجال ليس مجال تفصيل، نجمل المآخذ المنهجية على دراسات المستشرقين المتعصبين من أمثال جولد زيهر (وقد أثبتنا مقدار حقده وانحرافه عن المنهج العلمي في مواضع متفرقة من هذا الكتاب).. وأبرز هذه المآخذ :

١ ـ أن لديهم أحكامًا مسبقة ضد الإسلام، مستقرة عندهم قبل البحث، ولذلك يبحثون لها عن مسوغات.

٢ ـ لأن الحقائق لا تسعف أحكامهم الجاهزة، فإن أسلوبهم يتركز على :

(أ) التشكيك في كل صحيح يصطدم بأهوائهم.

(ب) تقوية كل مكذوب وشاذ وضعيف يلائم معتقداتهم المسبقة.

(جـ) إذا لم تكفِ الوسيلتان (أ – ب) لإنجاح غرضهم، يلجؤون إلى تحريف النصوص وتأويلها بصورة فاسدة خارج إطار المنطق السليم، وخارج حدود اللغة معًا.

(د) تخصيص العام (التمسك بأسباب النزول دون دلالة النص العامة) وتعميم الخاص أو الجزئي (تلميذ هذه المدرسة د. طه حسين فعل ذلك في «حديث الأربعاء» حيث دمغ العصر العباسي بأنه عصر شك وزندقة ومجون لمجرد وجود أفراد قلائل كانوا ماجنين ومتزندقين، متجاهلاً أن هذا العصر هو عصر علوم الحديث والفقه واللغة والعطاء الحضاري عمومًا!!! ومن المفارقات أن أتباع هذا التيار – ومنهم «المسلم الحزين» – ينفون اليوم وقوع التحلل الأخلاقي في الغرب، على الرغم من أنه ليس ظاهرة جزئية – كما كان في عهد العباسيين–، وعلى الرغم من وجود قوانين رسمية تبيحه، وعلى الرغم من استمداده من فلسفة عامة مقررة باسم الحرية الشخصية، وعلى الرغم من حديث مؤلفين غربيين مرموقين عن هذه الظواهر مدعمة بالأرقام والإحصاءات الحكومية!!!).

٣ ـ بعد كل ذلك التحريف في النصوص والوقائع، تأتي مرحلة الموازنة والحكم والتفسير، والحَكَم الوحيد عندهم هو ديانتهم (اليهودية أو المسيحية أو الإلحاد...)، والتاريخ الغربي، والمفاهيم والتقاليد الغربية.. فلأن الكَرم مثلاً نادر جداً في الحياة الغربية في شتى العصور، فإنْ شخصية حاتم الطائي ذلك السخي العربي الشهير، تغدو شخصية خرافية، لأن الغربي يدفع عن نفسه في المطعم، ويدفع صديقه عن نفسه، وهما على مائدة واحدة!!.

٤ ـ من أبرز أحكامهم المسبقة:

– إنكار نبوة محمد ﷺ.

– أن الإسلام انتشر بالسيف (متعامين عن حقيقتين مازالتا قائمتين أولاهما: وجود ملايين من غير المسلمين في المجتمعات الإسلامية مازالوا على دياناتهم، في حين تم استئصال شأفة المسلمين واليهود من إسبانيا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين على يد فرديناند وإيزابيلا، فلو كان انتشار الإسلام بالقوة والإكراه – كما زعموا – لما بقي شخص واحد غير مسلم في المجتمعات التي دخلها المسلمون فاتحين!!.

أما الحقيقة الثانية فهي أن الذين يدينون اليوم بالإسلام ممن لم تصل إليهم الفتوحات الإسلامية يشكلون القسم الأكبر من المسلمين (جنوب شرقي آسيا كله كأندونيسيا والفلبين وتايلاند...، وجنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا...)، في حين استولى العثمانيون عسكريًا على قسم كبير من أوربا حتى إنهم وصلوا أسوار فيينا، لكن نسبة المسلمين هناك ظلت ضئيلة، فأين الإكراه؟!!).

– إنكار أصالة الفقه الإسلامي.

– محاولة تشويه العقيدة الإسلامية، لأن سلامتها مصدر وحدة المسلمين في وجه التحديات (وخصوصاً الغربية).

– التركيز على التجزئة، فهناك إسلام شامي وآخر مصري وثالث عراقي ورابع فارسي... وكذلك العزف على وتر الطائفية.

– إنعاش التاريخ السابق على الإسلام وتغذية النزعات الانفصالية (روكفلر تبرع بـ ١٠ ملايين من الدولارات في الربع الأول من القرن الميلادي العشرين للتنقيب عن الآثار الفرعونية!!).

احذروا التقوى؟!!!

حمل «الأمين» على أمة الإسلام، لأنها لا تفصل في تاريخها بين التقوى والسلوك الشخصي من جهة، والكفاءة الإدارية من جهة أخرى.

ولأنه يعمم – كعادته – أجدني مضطراً إلى التعامل مع تهمته هذه، على أنها تشمل العمليتين التأريخيتين: التثبت من الوقائع، ثم محاولة تفسيرها.

فأما في عملية جمع الوقائع والتحري عن مدى صحتها، فقد أشرنا من قبل إلى أن مؤرخينا لم يتورعوا عن إيراد أي رواية مهما كانت ضعيفة، بل حتى لو كانت رائحة الكذب تفوح منها، سواء أكانت تنطوي على ميزة حسنة لرجل سيئ، أو تحمل مذمة ظالمة لرجل مستقيم.

وأما عملية الموازنة والحكم، فإنها – كما أشار الأستاذ علي أدهم – محدودة أصلاً لدى مؤرخينا، وقد فعلوا ذلك انطلاقًا من حرصهم الزائد على النزاهة والحياد (كما يؤكد الدكتور عبدالعزيز الدوري في كتابه: نشأة علم التاريخ عند العرب – ص ٥٥، ٥٦).

وعليه تنهار التهمة الظالمة من جذورها.. ولا عجب في هذا، فالمسلمون تعلموا من قرآنهم ومن سنة نبيهم واجب الإنصاف والعدل مع الآخرين بصرف النظر عن العاطفة الشخصية بل وعن الأخوّة الدينية: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾﴾** (١).

---

(١) سورة المائدة: الآية ٨.

وعلى الرغم من أن النبي ﷺ حكَم في قضية حكمٌ عادلاً بحسب الظاهر – والقاضي حتى لو كان الرسول نفسه يحكم وفق الأدلة والقرائن الظاهرة – فقد نزل عليه الوحي من السماء ليبين له (عليه الصلاة والسلام) أن الحقيقة هي غير ما عُرِض عليه: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا (١٠٥) ﴾ (١).

ولما اختار النبي لأصحابه أن يخرجوا من اضطهاد قريش، اختار لهم الحبشة لأن فيها ملكًا لا يُظْلَمُ عنده أحد، وملكها حنيذاك – النجاشي – كان نصرانيًا وأسلم في مرحلة لاحقة!.

والقرآن يربي المسلم على عدم التعميم، كما في قوله – تعالى –: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (٧٥) ﴾ (٢).

وقوله – سبحانه – ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ (٦٦) ﴾ (٣).

والقرآن يربي المسلم على الشهادة بالحق ولو على نفسه: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

---

(١) سورة النساء :الآية ١٠٥.
(٢) سورة آل عمران : الآية ٧٥.
(٣) سورة المائدة : الآية ٦٦.

كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا (١٣٥)﴾ (١).

ولذلك فإن الصحابة الذين نقلوا إلينا القرآن والسنة النبوية، نقلوا حتى ما يحرص الإنسان بغريزة «الأنا» على إخفائه، لولا أنهم تربوا بوحي السماء على يد خاتم الأنبياء والمرسلين ﷺ.

فمنهم عرفنا أن الرماة في معركة أحد خالفوا عن أمر النبي، وغادروا مواقعهم.. وأن مخالفتهم هذه أدت إلى تغير ميزان المعركة لصالح المشركين، فلم يثبت حول النبي في القتال بعد ذلك إلاّ ثلاثة عشر رجلاً، وممن لم يثبتوا عثمان بن عفان (أين أسطورة ضغط الفقهاء ورضوخ المؤرخين؟!!).

وعن طريق هؤلاء الأمناء الذين لم يعرف التاريخ لهم نظيراً عرفنا أن قول الله – تبارك وتعالى – ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا .. (١١)﴾ (٢)، نزل لأن المسلمين هرعوا إلى قافلة وفدت على المدينة، بينما الرسول ﷺ يخطب الجمعة، فلم يبق في المسجد إلا اثنا عشر رجلاً.... (الصابوني – صفوة التفاسير–١٨ / ٥٠).

ولو ذهبنا نستقصي مثل هذه الشواهد على صدقهم النادر في غيرهم، لاحتاج الأمر إلى مجلدات.

(١) سورة النساء : الآية ١٣٥.
(٢) سورة الجمعة : الآية ١١.

سياسة بلا أخلاق

بعد أن حررنا موضع التلبيس، وبرهنا على سقوط الأكذوبة، نشير إلى أن غاية «الأمين» ربما تكون هي فصل السياسة عن الأخلاق. وهذه دعوة غربية شهيرة «بطلها» مؤسس مبدأ «الغاية تبرر الوسيلة»، وهو مكيافلي صاحب كتاب «الأمير»، فقد كان واضحاً في فصله الأخلاق عن السياسة فصلاً لا تردد فيه ولا جمجمة!.

والفيلسوف الإنجليزي «جود» في كتابه عن فلسفة الأخلاق والسياسة، يعلل الفصل الذي تم في الغرب بين الأخلاق والسياسة في عصر النهضة، بالثنائية المفتعلة التي فرضتها الكنيسة بين الدين والدنيا.. وعلى الرغم من استمرار الغرب في تبني هذا الفصل التعسفي بضعة قرون، فقد طرأ منذ أوائل القرن العشرين الميلادي تغير مهم في هذه المسألة، وبدأ التفكير السياسي والتفكير الأخلاقي يتقاربان، وطويت مسافة الخُلْف بينهما، وتجهد معظم النظم السياسية الحديثة بوجه عام في التوفيق بين السياسة والأخلاق.

أما معظم المفكرين السياسيين في الإسلام، فلم يروا هذا التفريق بين السياسة والأخلاق.. تجد ذلك عند ابن خلدون وابن الطقطقي صاحب «الفخري في الآداب السلطانية» وعند الطرطوشي صاحب كتاب «سراج الملوك».. فالطرطوشي لما جاء إلى مصر كانت أحوالها سيئة على يد الفاطميين، فرأى أن خير علاج لأوضاعها هو تحري العدل في السياسة والتعلق بالخصال الحميدة.. (علي أدهم ص ١٢٥ – ١٣١).

* * *

بين الواقع والواجب

في الحقيقة ينبغي لنا التنبه إلى أن رفض المسلمين الفصل بين الأخلاق والسياسة، مستمد من إسلامهم الذي يأمر معتنقه بأن يعمر الكون في إطار طاعة الله التي تقوم على العدل والحق والخير والصدق والأمانة... فليس في الإسلام ثنائيات تمزق الإنسان.. فالدنيا في الإسلام مقابل الآخرة، وليس الدين نقيضًا للدنيا.. والطريق السليم من الدنيا إلى الآخرة يقوم على التزام منهج الله ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ﴿٧٧﴾﴾[1]، كما أن الإسلام – بعكس المسيحية – دين ودولة.

ومع ذلك يجب أن نفرق بين ما يجب أن يكون، وبين ما يكون فعلاً. فالدولة الصالحة (ومثلها الفرد الصالح) تطابق – قدر المستطاع – بين ما يجب وما يكون، والدولة الفاسدة هي التي تخالف ما يجب أن يقع. فإذا تصدينا للتأريخ لفترة أو دولة ما، فلا ننطلق مما يجب ونسبغه على واقع سيئ، وإنما ندرس ما هو واقع بصرف النظر عن موقفنا منه، ثم يأتي الحكم والتفسير في ضوء الواجب، على أن التلازم المأمول لا يعني – في الإسلام – طمس المعالم التي تميز الواقع من المثال، أو العكس.

ولذلك قال بعض علماء الإسلام: الحاكم الكافر العادل خير من الحاكم المسلم الجائر، لأن كفر الأول على نفسه، وعدله للناس، أما الثاني فإسلامه لنفسه، وظلمه على الأمة.. بل إن هناك وقائع في عهد بعض الخلفاء الراشدين، مؤداها أن يتم –

---

(١) سورة القصص: الآية ٧٧.

عند الضرورة – اختيار القوي الفاجر لا التقي الضعيف (الطنطاويان – أخبار عمر ص ١٣٠) .. والأصل في حالات سمو غالبية الأمة، أن يكثر فيها الاتقياء الأقوياء، فيتم اختيار القادة منهم.. فالأصل في الإسلام أن يُختار الحاكم أو المسؤول – في أي درجة – من بين أتقى الناس وأكثرهم كفاية بشروط المنصب، لكن عند الاضطرار – أي الشذوذ الذي يؤكد القاعدة ولا ينفيها – يجري التفاضل بين تقي غير كفء، وفاجر كفء، وعند ذاك نضطر إلى اختيار الفاجر الكفء!!!.. والحقيقة – بخلاف ما زعم « الأمين » – فإن البشر – ما عدا الأنبياء – ليسوا معصومين من القصور والضعف والخطأ بمن فيهم الصحابة، فالمسلمون لا يعتقدون أن السلف كانوا ملائكة! (انظر: البغدادي – الفرق بين الفرق – ص ٣٣٣ – ٣٤١، وكذلك: أبو شهبة – دفاع عن السنة ص ٢٨٦) .

ولقد شَقِيَت أمتنا بالانفصال التدريجي الذي وقع بين مبادئ الإسلام العظيمة، وسلوك كثير من الحاكمين.. ولسنا وحدنا من يقول هذا، فإن معظم المؤرخين غير المسلمين – بمن فيهم غلاة المستشرقين – يدركون الفرق الشاسع جداً بين عمر بن الخطاب والوليد بن يزيد مثلاً!!.

وإذا كان الأستاذ علي أدهم قد أشار إلى بدء الغربيين في التراجع الفكري عن فصلهم التعسفي بين القيم والسياسة، فإن هناك مؤشرات قوية على بدء تراجعهم عنه عملياً. إن المرشح الأمريكي الأسبق لرئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة « هارت » قد انسحب من الانتخابات، لما افتضحت علاقته الشائنة بإحدى النساء الـ...!.

أوليس القانون في الدول الغربية يمنع الرئيس من الإثراء غير المشروع؟ أليس ذلك ارتباطًا – ولو جزئيًا – بين القيم والسياسة.

أوليست الأمم المتحدة وميثاق حقوق الإنسان كلها تعبر عن تطلع الإنسانية إلى عدم فصل القيم عن السياسة؟.

ومهما كان مدى الالتزام بهذا التطابق لدى الآخرين قويًا أو هامشيًا، فإنه ضرورة لابد منها، وقد سبقهم الإسلام إليها، ووضع لها من الضوابط ما يكفل حسن أدائها، شريطة قيام الأمة بواجبها في الرقابة الصحيحة على الحكام. وهذا يتحقق ما دامت الأمة – أغلبيتها – يقظةً وملتزمة بمبادئ دينها، قبل أن تتصدى لتطالب حكامها بهذا الالتزام!.

ولم أجد ما يلخص روعة عطاء المسلمين في مجال التأريخ، أفضل مما قدمه الدكتور علي سامي النشار في كتابه القيّم (مناهج البحث عند مفكري الإسلام – ص ٣٤٩)، حيث يصف إنجازاتهم في تأصيل المنهج التجريبي – أو الاستردادي – بقوله: «نرى المسلمين قد أقاموه على أسس علمية دقيقة، فيما يُعْرَفُ بعلم مصطلح الحديث، وطرق تحقيق الحديث روايةً ودرايةً، هي هي منهج البحث التاريخي الحديث، كما عرفه فلنج وسينيوبوس ولانجلو.

وقد توصل المسلمون إلى كل ما توصل إليه علماء مناهج البحث التاريخي (في عصرنا – منذر)، من نقد النصوص الداخلي والخارجي، كما عرفوا طرق التحليل والتركيب التاريخية، وفَحْصَ الوثائق ومنهج المقارنة والتقسيم والتصنيف.

كما أن دراسة طرق التحقيق التاريخي عند كثيرين من علماء الطبقات، وبخاصة: التاج السبكي وابن خلدون والسخاوي، ستوضح هذا أيضاً توضيحًا أكيداً».

* * *